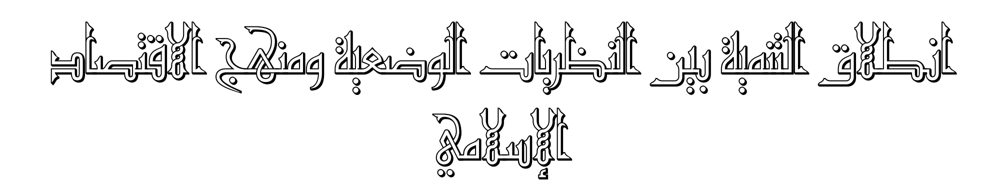


مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 12 (2011) : 464 – 487
http://elwahat.univ-ghardaia.dz



عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان بن سانية
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي غرداية
غرداية ص ب 455 غرداية 47000 ,الجزائر

مقدمة

يشكل البحث عن انطلاق التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة الهاجس الأول الذي يشغل ميدانيا بال واضعي الخطط التنموية فيها، وفكريا بال الباحثين في مجال اقتصاد التنمية الذين تمخضت أبحاثهم عن اقتراح العديد من النظريات الوضعية التي تتصور المسار الأمثل لتحقيق الانطلاق المنشود.

من ناحية أخرى فإن فشل الدول النامية في تجاوز التخلف الذي ظل يطال مجتمعاتها باتباع المناهج الوضعية المستوردة، والتي لم تفشل فقط في إخراجها من الفقر، بل وكانت فوق ذلك سببا في تعميق هذا الفقر وتعاظم حدته، لَيَدفع بقوة إلى التفكير في البديل الذي يطرحه النظام الإسلامي في المنهج الذي يتصوره للتنمية كمخرج يحقق لهذه الدول انطلاق التنمية بأسلوب يختلف جذريا في منطلقاته الفكرية ورؤيته للأشياء عن الطرح الوضعي شرقيّه وغربيّه.

تهدف هذه الورقة إلى بحث إشكالية انطلاق التنمية الاقتصادية من خلال المقارنة بين الطرح الذي قدمته النظريات الاقتصادية الوضعية والطرح الذي يقدمه الاقتصاد الإسلامي، في سبيل الإجابة على الإشكالية التالية:

ما الخصوصية التي تميز الاقتصاد الإسلامي في تصوره لانطلاق التنمية بالدول النامية عن النظريات الاقتصادية الوضعية؟

ـاور معالجة الموضوع:

- **مفهوم التنمية الاقتصادية: هل من خصوصية له في الاقتصاد الإسلامي؟**
- **انطلاق التنمية في أهم النظريات الاقتصادية الوضعية**
- **منهج التنمية في الاقتصاد الإسلامي وخصوصيته**

I– مفهوم التنمية الاقتصادية: هل من خصوصية له في الاقتصاد الإسلامي؟

التنمية لغة من النماء وهو الزيادة والكثرة، وتنمية الشيء تعني إحداث النماء فيه

اصطلاحا: اختلف الاقتصاديون كثيرا حول هذا المفهوم ولا نكاد، نحصل على تعريف متفق عليه بين الباحثين ويعود السبب في ذلك كما يقول الدكتور ابراهيم العسل إلى أن كل باحث يعرفها انطلاقا من الايديولوجية الحاكمة لفكره واختصاصه، فبينما يراها الاقتصاديون الرأسماليون والاشتراكيون ازديادا في الناتج القومي وزيادة في دخل الفرد –مع اختلافهم في السبل الموصلة إلى ذلك– يذهب الاجتماعيون إلى أنها وسيلة لتمكين الإنسان من تحقيق ذاته وتحقيق قدر أكبر من الرفاه وتأمين مستوى أرفع لنمط حياته وبالتحديد الاجتماعي منه والصحي والتعليمي والخدماتي.

ويشير أيضا إلى أن التوجهات الأولى لتعريف التنمية كانت تميل إلى حصرها في مفهوم النمو الاقتصادي، ثم تطورت النظرة إليها لتشمل إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع (الغذاء، السكن، اللباس، الصحة، التعليم، العمل...) إلى جانب الحاجات المعنوية كتحقيق الذات بالإنتاج والمشاركة وحرية التعبير والأمن والشعور بالكرامة...[1]

وهذا الذي ذهب إليه صحيح، حيث نجد أن التنمية ظلت لمدة ويلة تنحصر في مفهوم ضيق هو النمو الاقتصادي، ومن التعريفات في هذا الشأن التعريف التالي:

"التنمية هي الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعا تراكميا عن ريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداما أكفأ وأشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان"[2]**. فهذا في الحقيقة هو مفهوم النمو الاقتصادي وليس التنمية الاقتصادية.**

وما أشار إليه الكاتب من تطور في مفهوم التنمية هو ما يلحظ في التعاريف المتتابعة التي اعتمدها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لهذا المفهوم، حيث ربطه في البداية بضرورة وجود نمو اقتصادي وذلك في تقرير التنمية البشرية الصادر سنة 1991، ثم ركز في مرحلة لاحقة على التأكيد على تحسين الحياة المادية مع وضع مؤشرات كمية لقياسها، مع ضرورة أن يرافق ذلك مراعاة حقوق الإنسان في المشاركة والحرية السياسية والعدالة في توزيع ثمار التنمية بين الجيل الحاضر والأجيال اللاحقة، في سيرورة مستمرة تضمن الترقي من نقلة نوعية إلى نقلة نوعية أخرى في إ ار تصاعدي مترابط حتى تصبح عملية التنمية تلقائية إلى حد كبير كما هو الحال في الدول المتقدمة.[3]

ويرى الدكتور أسامة عبد الرحمان – وهو الرأي الذي يتفق عليه كثير من الكتّاب – أن مفهوم التنمية أشمل بكثير من ذلك، فليست التنمية مجرد تحسين للأحوال المعيشية ولكنها هدف مستمر وقدرة متواصلة متعاظمة على التطور والنماء والارتقاء، تتداخل فيها أبعاد عديدة متفاعلة ومتشابكة مع بعضها البعض، إذ لا يمكن تصور حدوث تنمية في بعد أو ور واحد دون بقية ا اور

والأبعاد، فلا يمكن تصور تنمية اقتصادية مع وجود تخلف إداري أو سياسي أو ثقافي أو تقني. ويخلـ من ذلك إلى تعريف التنمية بأنها: " عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة و نية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه"[4].

بهذا المفهوم الشمولي للتنمية، وبمطالعة التعريفات التي قدمها الباحثون في مجال الاقتصاد الإسلامي نستشف أنه لا فرق بينها وبين تعريف الباحث أسامة عبد الرحمان، أي من حيث تعريف التنمية يتفق الباحثون في الاقتصاد الإسلامي مع غيرهم على أنها مفهوم واسع وعملية شاملة و معقدة تتداخل فيها جوانب عديدة متفاعلة[5]، وما يصادفه الباحث في بعض المراجع من تمييز لمفهوم التنمية في الاقتصاد الإسلامي عن مفهومها في الاقتصاد الوضعي فيمكن إرجاعه إلى المقارنة بين النظرة الرأسمالية والاشتراكية المادية للتنمية والنظرة الإسلامية الشمولية إليها.

ومن هذا القبيل ما أشار إليه الكاتب عبد الحميد ابراهيمي من أن المقاربة الإسلامية للتنمية تتميز بوجوب أن تكون التنمية شاملة ومتوازنة متعددة الأبعاد تسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في آن واحد، فلا تعارض بين هذين المفهومين، عكس ما عليه الحال في النظام الرأسمالي حيث يتحقق التقدم الاقتصادي على حساب المآسي الناجمة عن الفقر والتوزيع غير العادل للمداخيل، وعلى قاعدة مادية تقصي البعد الروحي، وعلى أنانية فردية تسمح باستحواذ أقلية على ثروات ـائلة، في حين يهدف الطابع الشمولي للتنمية في الاقتصاد الإسلامي إلى إقامة نظام اجتماعي يتسم بقدر أكبر من الإنسانية والعدالة والتوازن.[6]

II– انطلاق التنمية في أهم النظريات الوضعية

قبل التطرق إلى أهم النظريات التي عالجت إشكالية انطلاق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، نشير إلى أننا سنركز على النظريات التي ـرحها الاقتصاديون الإنمائيون المشتغلون بقضايا التخلف الذي ـال مجموعة دول العالم الثالث و ـُرِح كقضيّةٍ لافتةٍ على المستوى العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، ونتج عن الأدبيات المكتوبة في هذا الشأن ما يسمى باقتصاد التنمية كأحد الفروع الاقتصادية.

ويرجع عدم تطرقنا إلى أ ـروحات المتقدمين إلى كونها لا تمثل إلا إسهاما جزئيا في معالجة إشكالية انطلاق التنمية بسبب أن تحليلات مفكريها ركزت على مشكلات اقتصاد صناعي ناضج، لذلك شغلتهم قضية النمو (*croissance*) بصفة رئيسية وفق هيكل إنتاجي قائم، أكثر من قضية التنمية (*développement*)، وهذا لا يلغي كون تحليلاتهم لا تخلو من الإشارة إلى متغيرات هامة تؤثر بصفة بارزة على التنمية، ومن ذلك:

– ـرح ريكاردو ومالتيس لفكرة ـدودية الموارد وتأثير النمو السكاني على التنمية

– رح مارشال لفكرة إعادة توزيع الموارد لزيادة الإنتاجية

– بيان مارشال للدور ا وري للمهارات التنظيمية في عملية التنمية

– دور السياسة المالية وتدخل الدولة لتحريك النشاط الاقتصادي كما رحه كينز

– تحليلات هارود – دومار وهانس التي ركزت على البعد الطويل المدى وأشارت إلى ضرورة التيقظ للضغوط التضخمية أو الركود ويل الأجل ومعالجتهما بمزيد من السياسات الحكومية.[7]

1– نظرية التنمية المتوازنة

رواد هذه النظرية هم الأمريكيون "بول روزانستين –روودان ***P. Rosenstein-Rodan***"، "رغنار نيركس ***Regnar Nurkse***" و"تيبور سيتوفسكي ***Tibor Scitovsky***" والانجليزي "آرثر لويس ***Arthur Lewis***".

وترى أن مشكل انطلاق التنمية الاقتصادية يتركز في ضرورة القيام بمجموعة كبيرة من الاستثمارات في آن واحد وفي مختلف القطاعات.

إن الفكرة الرئيسية التي يرتكز عليها هذا الطرح هي "الاعتماد المتبادل بين المشاريع في مجال الإنتاج وفي مجال التصريف"[8]

✓ الاعتماد المتبادل في مجال الإنتاج:

وهو ما يعرف في علم الاقتصاد بـ "الوفورات الخارجية"، وتعني أن إقامة مشروع معين سينتج عنه علاقات ارتباط أمامية وخلفية مع المشاريع التي تعتبر متكاملة معه سواء من حيث ما يحتاجه من مدخلات أو ما ينتج عنه من مخرجات، وهذه الضرورة تفرضها بيعة العملية الإنتاجية ذاتها التي تعمل على تحقيق قيم مضافة من خلال عملية تحويل المواد الأولية ومزجها للحصول على منتجات نهائية، ويعمل هذا الارتباط والتكامل على توفير تكاليف كبيرة (وفورات) كان سيتحملها المشروع في غياب هذا الاعتماد المتبادل ومن أهمها:[9]

– حصول المشروع بفضل مجاورته للمشاريع الأخرى على إمكانيات لا يمكنه الحصول عليها بدون تحمل تكاليف عالية.

– توفير تكاليف النقل والتي كان المشروع سيتحملها لجلب مدخلاته لولا توفر المؤسسات الممونة له بهذه المدخلات بجواره.

– الاستفادة من المعارف التطبيقية المستخدمة في المشاريع المتجاورة مما يوفر على المشروع تكاليف البحث العلمي.

لذلك ترى هذه النظرية ضرورة القيام باستثمارات متوازية زمنيا في هذه المشاريع

المتكاملة، وأيضا متوازنة أي بنسب متقاربة لتفادي الاختناقات ا تملة، ولتحقيق هذه الوفورات التي ما كان لها أن تتحقق لو تم التركيز على الاستثمار في مشروع إنتاجي واحد أو عدد دود جدا من المشاريع.

✓ **الاعتماد المتبادل في مجال التصريف:**

وهو ما يعرف بالحلقة المفرغة *le cycle vicieux*، ويرى أنصار التنمية المتوازنة أن تصريف المنتجات –وفي ظل ضيق السوق ا لية– لا يمكن تصوره في حالة تركيز الاستثمارات في مشروع واحد (الاستثمار الوحيد) للأسباب التالية:

– الطلب الفعال الناتج عن تطور مداخيل العاملين في هذا المشروع لا يقابله عرض كاف من السلع الاستهلاكية الأخرى غير منتجات المشروع الذي يعملون فيه، (فلو كان المشروع مثلا مختصا في إنتاج القماش لا يمكن أن يصرف العاملون كل رواتبهم في شراء القماش)

– فيض الإنتاج الذي لم يتم تصريفه بسبب بقاء القدرة الشرائية للمستهلكين (غير العاملين في المشروع) على ما كانت عليه، وبالتالي عدم مواكبة الطلب للزيادة الحاصلة في العرض.

إن كسر هذه الحلقة يتطلب القيام بدفعة قوية *Big Puch*[10] بواسطة القيام بمجموعة كبيرة من الاستثمارات المنتجة في وقت واحد، وبالتالي فإن تعدد الصناعات والمشاريع سيجعل من كل صناعة تخلق بما توزعه من دخول سوقا للصناعات الأخرى.

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:[11]

– إن منطق هذه النظرية القائم على تطوير كل القطاعات في آن واحد[12] يفرض على الاقتصاد الاعتماد على الاكتفاء الذاتي، ويرفض بصفة أو بأخرى التخص حسب التفوق المطلق أو النسبي، وهو ما يفوت على الاقتصاد الو ني جني ثمار التجارة الدولية.

– قد لا ينجح الاستثمار في مجالات متعددة في وقت واحد إذا كان حجم هذه المشاريع أقل من الحجم الأمثل الذي يمكّن من الحصول على وفورات الحجم.

وتفسير ذلك أنه إذا كان مبدأ التوازن –حسب هذه النظرية– يقضي بتوزيع عوامل الإنتاج على عدد كبير من الاستثمارات في آن واحد، فإن مبدأ "الوفورات" يقتضي أن تركز الاستثمارات في المشروع بالحجم الذي يسمح له بتحقيق وفورات خارجية.

لذلك يرى منتقدو هذه النظرية أن هناك تناقضا واضحا بين المبدأين، يجعل من توزيع موارد الإنتاج النادرة على عدد كبير من المشاريع سببا من أسباب ارتفاع تكلفتها (بالإضافة إلى سبب ندرة هذه العوامل)، وبالتالي بدلا من تحقيق وفورات نكون أمام حالة "لا وفورات"[13]

– الصعوبة الواقعية في تحقيق هذا الطرح لما يتطلبه من ضرورة توفر أموال ضخمة لتنفيذه.

لذلك يقول سينجر "قد يكون من السهل على المرء أن يفكر في أحجام كبيرة، وأن يتخيل ما يشاء من الانجازات العظيمة على الورق، ولكنه عندما يحاول تنفيذ ذلك سوف تصدمه الحقيقة المرة"[14]

والحقيقة المرة التي يشير إليها سينجر هي –وكما يرى هيرشمان– أن البلد الذي يمكنه القيام بمثل هذه التنمية المتوازنة التي تتطلب إمكانيات مالية وتقنية ضخمة لا يعتبر بلدا متخلفا في الحقيقة.

بالإضافة إلى العديد من الانتقادات الأخرى التي لا يتسع مجال هذه الورقة لاستقصائها.

2– نظرية التنمية غير المتوازنة

عكس النظرية السابقة فإن هذه النظرية ترى أن عدم التوازن هو ا رك الرئيسي للتغيير، وبالتالي فإن استهداف إ لاق قوى التنمية الاقتصادية بالدول المتخلفة يتطلب تركيز الاستثمارات في قطاعات استراتيجية دودة تشكل ا ور الرئيسي لحراك باقي القطاعات الأخرى وبالتالي يتطور الاقتصاد من خلال الانتقال من حالة لاتوازن إلى حالة لا توازن أخرى في شكل متعاقب ولكن في كل مرة بمستوى أعلى من الإنتاج والدخل، وهو ما يعرف "باللاتوازنات الخلاقة ***déséquilibres créateurs***"، ويرى رواد هذه النظرية أمثال الأمريكي "ألبير هيرشمان ***A. Hirshman***" والفرنسيين "فرانسوا بيرو ***F. Perroux***" و "جيرار دي برنيس ***G. de Bernis***" أنها الأكثر واقعية لحالة الدول المتخلفة من نظرية التنمية المتوازنة. كما أن أ روحاتهم التي تجمعها الفكرة ا ورية المذكورة أعلاه قد تعددت وفق التفصيل التالي:

أ– هيرشمان ونظرية الصناعات ا ركة ***les industries motrices***:

يرى هيرشمان ضرورة تركيز التنمية بالدول المتخلفة في مرحلة انطلاقها على الاستثمار في قطاعات استراتيجية رائدة تعمل على تحريض القطاعات الأخرى للحاق بها، ويجب أن يعمل القائمون على التنمية في هذه البلدان على اختيار هذه القطاعات أو المشاريع الرائدة بدقة، وذلك وفق جملة من المعايير أهمها –في نظره– "القدرة على الدفع إلى الخلف" و"القدرة على الدفع للخلف" حيث ترتب المشاريع حسب شدة ترابطها الخلفي وتدني ترابطها الأمامي، وكل صناعة يكون حجم الطلب على منتجاتها في السوق الو نية يساوي نصف اقتها الاقتصادية تعتبر ذات أولوية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرى هيرشمان أن الاستثمارات المنتجة مباشرة تُعطى الأولوية في الترتيب على استثمارات البنية القاعدية، لأن الأولى تشكل ضغطا رضا للقيام بالثانية وهو ما يسميه الكاتب " تحريض التنمية بواسطة نق القاعدة الهيكلية" [15]

ب– بيرو ونظرية أقطاب التنمية ***les pôles de développement***:

لا يختلف رح فرانسوا بيرو في معالمه الكبرى عن رح هيرشمان، فهو قد ركز على أقطاب

النمو كمحرض للتنمية بدلا من الصناعات ا ركة التي استخدمها هيرشمان.

وقطب النمو حسب بيرو يتميز بقدرة على التأثير تتجاوز قدرة الصناعة ا ركة على ذلك، حيث يمتد تأثيره إلى البنية الاجتماعية وقد يمتد إلى المجال العالمي أيضا. لكنه يشترط لنجاح انطلاق التنمية الاقتصادية وفق هذه الآلية توفر مسبق لوسط اجتماعي واقتصادي يمتلك حدا أدنى من التطور يوفر المرونة اللازمة لعمل آليات الجذب في أقطاب النمو.

ت– جيرار دي برنيس ونظرية الصناعات المصنعة *les industries industrialisées*:[16]

قام برنيس بتطوير نظرية بيرو حول أقطاب النمو، وهو يرى أن انطلاق التنمية بالدول المتخلفة لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت نواته "صناعة ثقيلة"، وهو يركز على نوع خاص من الصناعة الثقيلة وهي "الصناعات المصنعة"، وهي تلك التي تكون وظيفتها الأساسية إحداث تغيير بنيوي في مصفوفة العلاقات بين الصناعات بفضل وضع مجموعة جديدة من الآلات في خدمة الاقتصاد الو ني، بمعنى أبسط هي تلك الصناعات التي تشكل منتجاتها عاملا تحريضيا لصناعات أخرى تستخدم هذه المنتجات كمدخلات لها.

وبرنيس وإن كان يرى أن صناعة الحديد والصلب ظلت ولا تزال تشكل الصناعة المصنعة الأكثر تحريضا لانطلاق التنمية، إلا أنه يشير أن الصناعة المصنعة ا رضة للتنمية نسبية حسب المرحلة التاريخية، بعبارة أخرى الصناعة التي اعتبرت مصنعة في فترة ما قد لا تكون كذلك في فترة أخرى، فمثلا: الصناعة الاستخراجية كانت مصنعة في القرن الثامن عشر لما قامت به من دور تحريضي لعملية التقدم التقني والمكننة، في حين قامت صناعة التعدين بهذا الدور في القرن التاسع عشر.

إن قيام الصناعات المصنعة بدورها التحريضي لإ لاق قوى التنمية بالاقتصاد المتخلف يشترط فيه حسب برنيس:

– أن تساهم هذه الصناعات بنسبة كبيرة في تكوين الناتج ا لمي

– أن تكون مستقلة عن مراكز التمويل والتصنيع الخارجية

– أن يتوفر الاقتصاد ا لمي على صناعات قابلة لاستخدام منتجات الصناعات المصنعة كمدخلات لها.

تجدر الإشارة إلى ملاحظة هامة تتعلق بالاختلافات بين النظريات الثلاث:

• الصناعة ا ركة عند هيرشمان وقطب النمو عند بيرو قد يكون صناعة آلات استثمارية أو صناعة استهلاكية، منفتحة على الداخل أو الخارج أو هما معا، بينما الصناعات المصنعة عند برنيس فهي مختصة فقط في إنتاج وسائل الإنتاج، وتعمل في إ ار اقتصاد مغلق فقط.

- **تدخل الدولة ضرري عند بيرو وبرنيس حتى يتمكن الاقتصاد النامي من تنظيم آثار الدفع الصادرة عن أقطاب النمو أو الصناعات المصنعة (آثار الدفع في نظرهما لا تنتقل عفويا بين الصناعات في الاقتصاد المتخلف وتحتاج إلى توجيه وتنظيم)، بينما هيرشمان فهو من أنصار الحرية المطلقة ويرى أن التحريض ينتقل عفويا بين الصناعات، لذلك فإن تدخل الدولة ينبغي أن ينحصر – إن كان ضروريا– في تهيئة الظروف الملائمة للاستثمار المربح فقط.**

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

– الخلط بين مفهوم الصناعة ومفهوم التقنية، حيث أن أنصارها حينما يفاضلون بين صناعة وسائل الإنتاج وصناعة السلع الاستهلاكية يميلون إلى تفضيل النوع الأول، وحينما يفاضلون بين التقنية كثيفة رأس المال والتقنية كثيفة العمل يفضلون الأولى كمرادف للتفضيل الأول، وفي الحقيقة أن التقنية كثيفة رأس المال قد توجد أيضا في صناعات إنتاج السلع الاستهلاكية.

– الربط غير الصحيح بين النظام الاقتصادي ونمط التصنيع، حيث يعتقد أنصار هذه النظرية أن النظام الرأسمالي يدفع إلى التركيز أكثر على الصناعات الاستهلاكية، لذلك ينبغي على الدولة توجيه نمط التصنيع بما يخدم المجتمع (اختيار الصناعات الثقيلة)، وهذا غير صحيح لأن الاقتصاد الرأسمالي يحتاج أيضا إلى استثمارات في الصناعات الثقيلة.

– لا يمكن أبدا إغفال مشكل تصريف المنتجات (والذي أشارت إليه نظرية التنمية المتوازنة عند اعتماد سياسة الاستثمار الوحيد)، فالدول النامية قد تضيق أسواقها عن تصريف منتجات الاستثمارات الإستراتيجية، وهي لا تمتلك اليوم آليات التصريف في الأسواق الخارجية التي أتيحت للدول المتقدمة في بداية ثورتها الصناعية، بسبب المنافسة الدولية الشديدة، والسياسات الحمائية التقييدية التي تعتمدها الدول المتقدمة إزاء صادرات الدول النامية، يضاف إلى ذلك كله ضعف حجم التجارة البينية بين الدول المتخلفة ذاتها.

– قد تؤدي استراتيجية التنمية غير المتوازنة إلى نتائج عكسية بسبب اعتمادها على الصناعات كثيفة رأس المال (وبالتالي المتطورة تقنيا)، وبالتالي فبدلا من تحقيق التكامل المنشود والانسجام بين قطاعات الاقتصاد بفعل التحريض المتوالي تتعمق حالة الازدواجية الاقتصادية التي تعاني منها البلدان المتخلفة بفعل تركيز استخدام وسائل الإنتاج في نواحي لمدودة من الاقتصاد.

3– روستو ونظرية مراحل النمو

اعتبر روستو في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" أن التنمية ظاهرة حتمية تمر بها الدول

مرحليا في سياق خطي للتنمية، وقد قسم مراحل النمو إلى خمس مراحل كالتالي:

أ) مرحلة المجتمع التقليدي: وهي تتميز باقتصاد متخلف جدا يتسم بالطابع الزراعي ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي، كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية، ويستند نظام القيم إلى "القدرية ومعاداة التغيير"، أما الناتج الو ني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية. هذه المرحلة عادة ما تكون ويلة نسبيا وتتميز بالبطء الشديد.[17]

ب) مرحلة التهيؤ للانطلاق: وهي مرحلة انتقالية تكون فيها الدولة متخلفة اقتصاديا، غير أنها تحاول ترشيد اقتصادها والتخل من الجمود الذي يتسم به مجتمعها. تتميز هذه المرحلة بتحولات في القطاعات الثلاثة غير الصناعية: النقل، الزراعة والتجارة الخارجية مع وجود قطاع بنكي، ووجود الهياكل القاعدية الضرورية للتنمية. ويشير روستو إلى الدور ا رك الذي يلعبه القطاع الزراعي بما يوفره من مزايا إنتاجية تسمح بولادة مجتمع متصاعد، وتضمن الصادرات الضرورية لتوازن التبادل الدولي، وبذلك فإن هذا القطاع يسمح بتجميع الشروط الضرورية للتنمية الصناعية. كما يشير روستو إلى الدور الهام الذي يلعبه قطاع النقل ووسائل الاتصالات، وأيضا التطور في الذهنيات وفي مناهج العمل، حيث يعتقد أن من الشروط اللازمة للتهيؤ للانطلاق ظهور بقة من المفكرين يخرجون عن الإ ار التقليدي للتفكير.[18]

ج) مرحلة الانطلاق: وهي أهم مرحلة من المراحل الخمس، حيث يعرف فيها المجتمع انقلابا جذريا يتميز بإزالة العوائق والحواجز المضادة للنمو المنتظم، ليصبح النمو الوظيفة الطبيعية للاقتصاد. في هذه المرحلة تحدث تغيرات جذرية في الفنون الإنتاجية بفضل تطور التكنولوجيا وتوسع المصانع وتركز الاستثمارات في القطاعات الصناعية ذات المردود السريع. إذن روستو يرى أن التكنولوجيا هي العامل الحاسم في الانطلاق، حيث ترتفع نسبة العاملين في الصناعة وتنتشر المراكز الحضرية[19].

تعتبر هذه المرحلة قصيرة نسبيا (من 20 إلى 30 سنة تقريبا)، وهي أصعب مراحل النمو حيث أنها تُعدّ مرحلة الجهد الشاق والعمل المتواصل لإرساء قواعد نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة، وحسب روستو فإن هناك ثلاثة شروط أساسية للانطلاق: [20]

– ارتفاع معدل الاستثمار المنتج لينتقل من5% إلى أكثر من 10% من الناتج ا لمي بما يفوق عدد السكان.

– إنشاء قطاعات صناعية تحويلية هامة بمعدل نمو مرتفع.

– التأسيس السريع لأداة سياسية اجتماعية ومؤسساتية تتمحور حول التنمية، بعبارة أخرى لابد أن يرافق الانطلاق نجاح سياسي واجتماعي وثقافي يحمل على عصرنة الاقتصاد.

د) مرحلة السير نحو النضج: وتكون بعد مرحلة الانطلاق بفترة ويلة (حوالي 60 سنة)،

وفيها يملك الاقتصاد القدرة على التحرك إلى أبعد من الصناعات الأصلية التي مكنته من الانطلاق، مع تطبيق أحدث مستويات التكنولوجيا، والتوصل إلى التحسين الدائم في فنون الإنتاج، مع احتلال الاقتصاد القومي مكانة هامة على المستوى الدولي. ومن مظاهر هذه المرحلة:

- **قيام العديد من الصناعات الأساسية (صناعة الحديد والصلب، صناعة الآلات، الصناعات الكهربائية)**
- **ازدهار حركة التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.**
- **النضج الفكري للمجتمع.**

زيادة معدلات الاستثمار لتتجاوز 10–20 % من الناتج الو ني.

- **تغير هيكلة الطبقة الشغيلة (تنامي ظاهرة التحضر في اليد العاملة خصوصا)**
- **تطور مستوى مسيري المؤسسات وامتلاكهم بعد النظرة في التسيير.**

هـ) مرحلة الاستهلاك الواسع: وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد شأوا كبيرا من التقدم، حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السكان في سعة من العيش وبدخول عالية وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء، ومن مظاهرها:[21]

- **ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعمرة (السيارات...).**
- **زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع.**

أهم الانتقادات الموجهة لنظرية روستو:

تعتبر نظرية روستو إسهاما بارزا في الفكر التنموي لاسيما من خلال تركيزها على مفهوم الانطلاق الذي أخد مساحة واسعة في الكتابات التي تعنى بشؤون التنمية، ويضع البعض آدم سميث وكارل ماركس وجون مينارد كينز ووليم والت روستو كأبرز أربعة اقتصاديين تركوا أثرا قويا في الفكر وفي السياسة الاقتصادية في العالم في المائتي عاما الأخيرة[22].

إلا أنه يؤخذ على هذه النظرية بعض النقائ نذكر أهمها فيما يلي:

– هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على فشل هذه النظرية في أمرين: في إثبات صحة هذه المراحل تاريخيا، ثم في إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم. وتعتبر مرحلة الانطلاق أهم مرحلة عرفت انتقادا شديدا من حيث كونها غير واضحة المعالم وتتداخل خصائصها مع المرحلة السابقة لها.[23]

– لا تراعي هذه النظرية خصوصيات المجتمعات واختلافها عن بعضها البعض حيث تحاول أن تضع صورة عالمية موحدة لسيرورة التنمية تطبق مهما كان نوع المجتمع[24]، وهذا عن ريق النظر إلى التنمية كخط متواصل تمر عبره تجارب الدول عبر مراحل مختلفة، وهذا ما دفع *Paul Bairoch*

إلى القول في تقييمه لهذه النظرية:

« La croissance n'est pas une autoroute, et la fin de l'histoire n'est pas pour demain »

– تُقَيِّم هذه النظرية الخطية البلدان النامية على أساس تجربة العالم الغربي، مع العلم أن تجارب التنمية تختلف وتتنوع حسب خصوصيات كل بلد والظروف التي يمر بها، وكما يقول *B. Cazes* (1991): "لا يوجد ريق واحد للتطور و لا معالجة وحيدة للشقاء في العالم"[25]

– نظر روستو إلى مميزات مراحل النمو الاقتصادي على أنها تبقى ثابتة في كل البلدان بغض النظر عن العصر الذي تكون فيه، فالمجتمع التقليدي في انجلترا في مرحلة ما قبل الرأسمالية هو في رأي روستو مماثل للمجتمعات التقليدية في بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبذلك فإن نظريته تحمل ابعا إلزاميا معاديا للتاريخ لأنه يحرم المجتمعات من خصائصها الحقيقية التي تميزها عن بعضها البعض، وتستبدل هذا الاختلاف بمزيج وحيد انتقائي من المعايير التقنية والاقتصادية.[26]

– فيما يخ مرحلة التهيؤ للانطلاق فإن الدول المستعمرة لا تستطيع تجميع الشروط الضرورية للانطلاق، وهذا ما قاد سمير أمين إلى القول أن المجتمع التقليدي في ظل هذه الشروط مختل لأنه فقد استقلاله وأصبحت وظيفته الأساسية الإنتاج للسوق العالمي في ظل شروط تذهب بكل آفاق عصرنته، فهذا المجتمع التقليدي ليس في ور التحول نحو العصرنة ولكنه أنجز كمجتمع تابع في ا يط (*périphérique*)[27]. ويرى سمير أمين أيضا أنه وعكس نظرية مراحل النمو لروستو، فإن تنمية ا يط (*périphérique*) لا تسمح أبدا باللحاق بالمركز (*centre*)، لأنه في كل مرحلة لتطور المركز فإن مرحلة جديدة للتقسيم الدولي للعمل تحضر وظائف ثانوية وتبعية للمحيط.[28]

– يركز روستو كثيرا على التغييرات الكمية الحاصلة في القوى المنتجة دون الأخذ بعين الاعتبار التغييرات النوعية في العلاقات الإنتاجية، ومعلوم أنه لا يتصور تطور القوى المنتجة خارج علاقات الإنتاج. وحتى عند حديثه عن النوازع الاجتماعية الستة (النزوع نحو تطبيق العلم لأغراض اقتصادية، نزعة قبول التجديد، نزعة السعي نحو التقدم المادي، نزعة الاستهلاك ونزعة إنجاب الأ فال) فإن روستو يعتبرها متغيرات مستقلة عن العلاقات الإنتاجية تحدث قضاء وقدرا، و بالتالي فإن مراحل النمو التي اقترحها لا تشكل وحدة موضوعية ونوعية لا من الناحية التاريخية ولا من الناحية المنطقية، ولا يمكن اعتبارها مراحل ددة علميا، كما أن العلاقات المتداخلة بين المراحل غير واضحة.[29]

– إن رح روستو كوم بخلفية تعود إلى الصراع الفكري الدائر حول مقولة أن الرأسمالية كنظام اجتماعي– اقتصادي هي المسؤولة عن استعمار وتخلف شعوب العالم الثالث، هذه المقولة التي دفعت بالفكر الغربي إلى تقديم تفسير تاريخي لأسباب التخلف الاقتصادي عبر روحات

نظرية مختلفة، لذلك يظهر أن هدف روستو من طرح مفهومه لمراحل النمو هو تبرئة الرأسمالية من مسؤوليتها عن تخلف بلدان العالم الثالث، واعتبار أن المرحلة الاستعمارية مرحلة طبيعية في سياق التطور.[30]

لذلك ترى ألسا أسيدون أن مجموعة الحجج التي قدمها روستو ترجع إلى خليط من موضوعات عصر الأنوار (الحرية والنظام) والاستعارات المسيحية (المجد، السمو، الرسالة)، وقد عرض روستو الاستعمار وكأنه قد هيأ التربة للتحديث ووفر الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة وليست هناك إذن حاجة للبحث عن الاشتراكية طريقا بديلا.[31]

4– نظرية الحاجات الأساسية

يمكن اعتبار تلبية الحاجات الأساسية استراتيجية مقترحة لتحقيق انطلاق التنمية أكثر من كونها نظرية علمية مكتملة الجوانب، وقد جاءت المناداة بها كردة فعل للإخفاقات التي شهدها انطلاق التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث بعد تجربة العديد من النماذج التنموية التي لم تُؤَدّ إلا إلى تعميق الفقر والتخلف.

تنطلق هذه الاستراتيجية من الاتفاق على أن تأمين الحاجات الأساسية للفرد هو غاية التنمية ووسيلتها في آن واحد. ويطرح التساؤل حول ما هي هذه الحاجات الأساسية؟ وكيف يمكن تلبيتها؟

هناك شبه اتفاق على أن أهم الحاجات الأساسية للفرد أربع: الأمن، مستوى المعيشة اللائق، الحرية والهوية الثقافية. ويرى أنصار هذه الاستراتيجية أن تلبية هذه الحاجات يجب أن يتم على أساس التوازن بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية، بمعنى أن جملة الإجراءات المتخذة لتلبية الحاجات الأساسية للأفراد يجب أن لا تكون على حساب تنمية الطاقة الإنتاجية.

ومن جملة هذه الإجراءات يمكن الإشارة إلى:[32]

- المشاركة الشعبية في صنع القرارات التنموية
- توسيع قاعدة العمل المنتج وزيادة إنتاجيته
- تغيير هيكل الاستثمارات وهيكل التجارة الخارجية
- توزيع الدخل وإعادة توزيعه لفائدة محدودي الدخل.

III– انطلاق التنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي

1 – تقييم عام للنظرة الوضعية للتنمية

إن القاسم المشترك لمختلف النظريات و النماذج التنموية الوضعية المقترحة لمعالجة مشكل التخلف في البلدان النامية، يتجسد في انطلاقها من تساؤل جوهري مشترك هو: ما العمل الأساسي

المطلوب لجعل هذه الدول تتحرك من حالة التخلف المزمن إلى حالة متجددة مستمرة على ـريق التنمية؟ إذن هو هاجس "البداية الجادة للتنمية *The problem of starting-off*" أو هاجس الانطلاق الاقتصادي كما يسميه المفكر روستو.

وفي سبيل الإجابة على هذا التساؤل الجوهري تفرعت واختلفت السبل بكل فريق من الباحثين منتجا نظريات واستراتيجيات متنوعةً ومتضاربة أحيانا مقترحةً لإحداث انطلاق التنمية ببلدان العالم الثالث.

ويلاحظ أن كل مفكر تنموي يستند في ـرحه على خلفية من المعتقدات المذهبية للنظام الاقتصادي الذي يؤمن به، مما جعل الأ ـروحات التنموية تندرج في أحد المذهبين (أو النموذجين) الكبيرين المعروفين:

– النموذج الغربي (الرأسمالية): الذي يقوم على المذهب الفردي الذي يمجد حرية الفرد، ويؤمن بالمنافسة ودافع الربح وآلية السوق والملكية الخاصة كمرتكزات أساسية للتقدم الاقتصادي. ولا يخفى أن نجاح هذا النموذج في تحقيق النهضة الاقتصادية في أوربا كان قائما على ظروف تختلف عن الظروف التي تعاني منها الدول النامية الآن، وعلى الاستعمار الذي عمل على استغلال اقتصاديات الشعوب المستعمرة في سبيل تحقيق ازدهار الدول الصناعية، كما أنه يرتكز في ـبيعته على المادية المفر ـة التي تعمق "الاستغلال"، وعلى الربح كمحرك أساسي أدى إلى تفاقم ظاهرة الاحتكار وتكرر الأزمات التي يعرفها في كل مرحلة منذ الكساد العظيم إلى الأزمة الأخيرة في 2008 بسبب الاختلال القائم بين نظام الإنتاج ونظام الاستهلاك و غيان المصلحة الفردية على حساب مصلحة المجتمع.

– النموذج الشرقي (الاشتراكية): ويرتكز على المذهب الجماعي الذي يمجد الجماعة على حساب الفرد، ويقدس المادة كأساس للتطور، ويكرس الأدوات التي تخدم هذا التوجه كملكية الدولة لوسائل الإنتاج، التصنيع الثقيل، التخطيط المركزي الكامل...

إن تطبيق هذا النموذج كان بالإجبار القائم على افتراض أن السلطة المركزية المخطِّطة تمتلك "معرفة كاملة" بكافة المتغيرات المتحكمة في النشاط الاقتصادي، وكيفية التصرف إزاءها بالخطط المناسبة، وهذا الافتراض من خرافات التنمية لأنه يرتكز على اعتقاد أن "كل فرد يمكن أن يطلب منه تماما ما يمكن أن يعمله، وأن كل فرد يعمل ما يطلب منه تماما"[33]

وإذا كان هذا النموذج قد حقق بعض الإنجازات في بعض البلدان في فترات سابقة، فإن ذلك تم بتكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة كتقييد الحرية الفردية وقتل الحافز على الأداء لدى العامل، وتهميش المشاركة الشعبية في صنع القرارات الاستثمارية بسبب احتكار الدولة للتخطيط مما نجم عنه ضعف في كفاءة استخدام الموارد بل إهدارها في الكثير من الأحيان بالنظر إلى كون تفضيلات

القائمين بالتخطيط لا تعكس بالضرورة رغبات المجتمع.

والنتيجة أن تطبيق الدول النامية للمناهج التنموية القائمة على خلفية من أحد هذين النموذجين المتعارضين لم يكن لِيُكتب له النجاح بسبب القصور النظري والتطبيقي في كل منهما من ناحية، وبسبب اختلاف الظروف والمعتقدات السائدة في هذه الدول عن البيئة الغربية أو الشرقية التي أنتجت هذين النموذجين،[34] والتي وضعت في اعتبارها عند صياغة الخطط المطروحة لتحقيق التنمية معادلة الإنسان النفسية والاجتماعية في تلك البلدان (الرأسمالية على الخصوص) وخصوصيته، وبالتالي فإن استيراد تلك الخطط دون الالتفات إلى تلك المعادلة وتلك الخصوصية في واقع المجتمعات المتخلفة والاعتقاد بأنه سيحقق انطلاق التنمية يشكل ضربا من الوهم.[35]

2 – منهج التنمية في الاقتصاد الإسلامي وخصوصيته:

أ) المنطلق الأخلاقي للتنمية

إن الإسلام ينظر إلى الإنسان كمحور للتنمية وهدف لها، وبذلك فهو يركز على الإنسان بدلا من التركيز على المادة كما فعلت النظريات والمناهج الوضعية. وتحديدا يركز على "الإنسان الأخلاقي" وليس على "الرجل الاقتصادي" كما يعتقد الرأسماليون أو "الترس الاجتماعي" كما يعتقد الاشتراكيون. وإذا كانت جميع الأنظمة تتأثر بالقيم بصورة أو بأخرى، ومن الخرافة القول بحيادية علم الاقتصاد الوضعي عن القيم، إلا أن "القيم" في الفكر الاقتصادي الرأسمالي والاشتراكي تعد إ ،ارا خارج ميكانيكية النظام، بينما في الاقتصاد الإسلامي فإن الاعتبارات القيمية هي متغير داخلي في آلية النظام، بل تعتبر القيم الإسلامية ا ،رك الأساسي للنظام الاقتصادي في الإسلام.[36]

ويعمل النظام الاقتصادي في الإسلام على إيجاد التوازن بين نوعين من القيم: القيم الإنسانية غير المادية، والقيم المادية، فيضع الأولى في الموضع الأسمى، ويزيل عن الثانية كل جوانب المبالغة ويضعها في مستوى "الوسيلة" دون تحقيرها أو صرف الناس عنها.[37]

ب) أساسيات المنهج التنموي في الإسلام:

- ✓ الاستخلاف وعمارة الأرض:

ويتضمن فكرة أن المال (الموارد) لله وسخرها للإنسان ليستعملها وينتفع بها، وبذلك فالإنسان مستخلف في هذا المال وعليه أن يتصرف فيه بمقتضى شروط عقد الاستخلاف والتي منها ضرورة تنمية هذا المال بالعمل الصالح (العمل الذي يكون في إ ،ار المرتكز الأخلاقي الذي أشرنا إليه) الذي يحقق عمارة الأرض، وأن يؤدي الحقوق المترتبة عليه فيه كالزكاة مثلا، وهذا كله قصد تحقيق عدالة التصرف في المال، وإقامة التكافل الاجتماعي، وضمان الاستخدام الأكفأ للموارد.[38]

إن اعتماد مبدأ الاستخلاف كأساس للتنمية في الاقتصاد الإسلامي يبني فلسفة متميزة لهذه

التنمية فيما يتعلق بالنظرة إلى الموارد واستخداماتها[39]، تتلخ في كون أن الإنسان الذي خلق لعمارة الأرض وعبادة الخالق سبحانه كهدف أساسي لوجوده، لم يُحَمّل عناءَ توفير الموارد والجري وراء الحد من ندرتها، بل تكفل الخالق سبحانه بتوفيرها له واستخلفه في إدارتها، وجعل سبيل رخاء الإنسان على هذه الأرض مرتبطا بالتزام المنهج الذي وضعه له في عقد الاستخلاف، وكل تَنَكُّب لهذا المنهج هو سبيل الشقاء على هذه الأرض. وفي القرآن الكريم يقول الله سبحاه وتعالى بيانا لذلك: [فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلاَ يَضِلُّ وَلاَ يَشْقَى وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى][40]

لذلك فالتنمية في الإسلام لا تحصر المشكلة الاقتصادية في الموارد وندرتها[41] بل في الإنسان ذاته الذي يسيء استخدام هذه الموارد بغير المنهج الذي أُمِرَ به فيتسبب بذلك في الفقر والبؤس والجوع والبطالة، وهو ما يعبر عنه بظلم الإنسان. وفي هذا نقرأ في القرآن الكريم [اللهُ الذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ والأَرْضَ وأَنزَلَ منَ السَّماءِ ماءً فَأَخرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمراتِ رِزْقًا لكُم وسخَّر لكُم البحرَ لِتَجْرِيَ الفُلْكُ فيهِ بِأَمْرِه وسخَّر لكُمُ الأنهارَ وسخَّر لكُمُ الشَّمس والقمرَ دائِبَيْنِ وسخَّر لكُمُ الليْلَ والنَّهارَ وآتاكُم مِّن كُلِّ مَا سَألتُموه وإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لاَ تُحْصُوها إنَّ الإنسانَ لَظَلُومٌ كَفَّار][42].

✓ الملكية المزدوجة:

تعتبر الملكية ور الإشكال بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، والأساس الهام في الإجابة على سؤال: على من تقع مسؤولية إنجاز التنمية الدولة أم الفرد؟ لأن نوع الملكية يحدد المسؤول عن اتخاذ القرارات المتعلقة بأوجه استخدام وسائل الإنتاج وكيفياته. وإذا كان النظام الرأسمالي قد قدس الملكية الفردية على حساب الملكية الجماعية، والنظام الاشتراكي بعكس ذلك، فإن النظام الاقتصادي الإسلامي يقر بازدواجية الملكية، أي إقرار كلا من الملكية الخاصة التي يخت الفرد بتملكها دون غيره، والملكية العامة التي تمثل الملك المشاع لأفراد المجتمع، مع تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة معا ما لم يحصل تعارض فإذا حصل قدمت مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد.[43]

وإذا كانت الرأسمالية تمنح حرية مطلقة للفرد في تملك ما شاء من وسائل الإنتاج بالطريقة التي يشاء –في حدود القانون– وتستمر ملكيته لها مهما كانت ريقة استغلاله لها وتصرفه فيها دون ضابط، حيث من حقه تعطيلها عن الإنتاج أو استخدامها، وكان النظام الاشتراكي يمنح السلطة الحاكمة السيطرة على ثروات البلاد والتصرف فيها وفق ما تراه في ظل حرمان الأفراد من تملك وسائل الإنتاج، فإن الإسلام أخذ في الملكية منحى منسجما يزاوج بين نوعي الملكية، ويعتبر أن الملكية الخاصة هي أمانة في يد الفرد استخلفه الله فيها بما بذله من جهد، ليستخدمها بالطريقة التي تخدم مصالحه ومصالح المجتمع، فهي ملكية مجازية أسندت للفرد لتحديد مسؤوليته عنها، كما يعتبر أن الملكية العامة هي مسؤولية الجماعة عن إدارة الأموال التي لا تخ شخصا معينا وفق ما يخدم

الصالح العام.[44]

إن اعتراف الإسلام بالملكية الخاصة مع كون الشخ   المالك مستخلف عن الله فيما يملكه وعليه التصرف فيه بمقتضى شروط هذا الاستخلاف، هو ازدواج أيضا في نسبة الملكية تبرره أسباب منها:

– إضافة الملكية للخالق سبحانه يشكل ضمانا وجدانيا لتوجيهها إلى ما ينميها وما ينفع المجتمع.

– إضافة الملكية للفرد –مع كونه مستخلفا– يشكل تلبية لحاجة فطرية هي حب التملك لدى الإنسان، هذه الحاجة التي تشكل دافعا قويا وحافزا للسعي إلى العمل لكسب المال وتنميته.

– إقرار الملكية الخاصة هو حماية للأموال من خلال تعيين من يتحمل المسؤولية عنها في حال سوء التصرف فيها أو إهدارها.

وبالمقابل، فإن اعتراف الإسلام بالملكية العامة جاء بسبب ما تؤديه من دور لا يمكن للملكية الخاصة أن تقوم به، وما تحققه من مصالح يعجز الأفراد عن تحقيقها.

إن هذا المزيج المنسجم من نظام الملكية المزدوجة وفعاليته في تحقيق التنمية الاقتصادية أدركت حقيقته النظم الوضعية وأجبرت على قبوله بدافع من الأزمات التي تعرضت لها، حيث لجأت الرأسمالية في كثير من الأحيان إلى السماح بالملكية العامة، ولا أدل على ذلك من حركة التأميمات التي باشرتها الدول الرأسمالية –وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا– للبنوك والمؤسسات الاقتصادية كخطة إنقاذ في ظل مواجهة أخطار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008،[45] **كما أن الكثير من الدول الاشتراكية اضطرت إلى الاعتراف بالملكية الخاصة للتخفيف من آثار التذمر واللامبالاة الناجمة عن الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.**

✓ **نظام الأوليات**

من أساسيات المنهج الإسلامي في التنمية اعتماد نظام للأولويات في استخدام المال وتنميته، سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى الدولة.

فعلى مستوى الأفراد ينبغي استخدام الموارد بشكل متوازن لتلبية حاجاتهم في الحياة والتي ترتب وفق نظام الأوليات التالي:[46]

- **الضروريات وهي الاحتياجات التي لا يمكن أن تقوم الحياة بدونها، مع ضرورة الإشارة إلى أنها لا تشمل الماديات فقط وإنما أيضا الجوانب المعنوية كالمشاركة والحرية والعدل والكرامة، وهذا ما أجملته الشريعة في مقاصدها الخمس: حفظ النفس والدين والعقل والعرض والمال.**
- **الحاجيات: وهي التي يمكن تحمل الحياة بدونها ولكن بمشقة.**

- **التحسينات: وهي تجعل الناس أكثر يسرا ومتعة (الكماليات)**

لذلك وتحقيقا لهذا التوازن في استخدام الموارد منع الإسلام التبذير والإسراف في الاستهلاك، وهو غير واقع الحال في بعض الدول النامية الإسلامية حيث تشير دراسة إلى أن المستهلك السعودي ينفق 40 – 60 % على الغذاء و15 – 20% على الكساء، و15 – 20% على الترفيه و5–10% على التعليم ومثلها على السكن، مما يجعله يصرف قدرا كبير من دخله وأمواله على كماليات تفيض عن حاجاته وتُضيع مدخراته نتيجة لعادات خا ئة أو ماكاة للآخرين من دون اعتبار الفروقات المالية والاجتماعية. [47]

أما على مستوى الدولة فيظهر نظام الأولويات في وجوب قيام السلطة الحاكمة بصياغة خطط التنمية انطلاقا من معرفة أولويات الناس في احتياجاتهم، وترتب فيها أولويات الإنتاج بحسب ذلك. [48]

✓ **الحرية الاقتصادية المقيدة**

إذا كان المذهبان الرأسمالي والاشتراكي وقفا على رفي نقيض في موضوع الحرية ما بين مطلق ومقيد، فإن الحرية الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي معترف بها ولكن في إ ار من الضوابط الشرعية تخ كسب المال والتصرف فيه لتحقيق النفع العام لأفراد المجتمع:

- **الشرط الأول أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعاً:**

حيث جعل الإسلام مساحة الحلال في الاقتصاد (وبالتالي مجال الحرية الاقتصادية) واسعة، وحدد بالتفصيل موارد الحرام التي تجعل الأنشطة غير مشروعة ومنها:

– الربا: لما له من أضرار اقتصادية واجتماعية بالغة باعتباره وسيلة غير سليمة للكسب (وقد تأكد ذلك جليا في الأزمة المالية العالمية الراهنة حيث كان الربا أول سبب أرجع إليه ظهور هذه الأزمة وأول جوانب الحل في معدل الفائدة الصفري)

– الغرر: وهو السبب الجوهري الثاني من أسباب الأزمة المذكورة.

– القمار والميسر ويتخذ صورا عدة كأوراق اليانصيب، والمراهنة وغيرهما...

- **الشرط الثاني أن تتدخل الدولة لحماية المصالح العامة وحراستها بالحد من حريات الأفراد إذا أضرت أو أساءت لبقية المجتمع. ومثالها:**

– ما فعلة النبي –ﷺ –حين وزع فيء بني النضير على المهاجرين وحدهم دون الأنصار إلا رجلين فقيرين.. وذلك لكي يقيم التوازن بينهم.

– بيع عمر السلع ا تكرة جبراً من تكريها بسعر المثل.

– تحديد الأسعار منعاً لاستغلال الناس والإضرار بهم.

– نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة. ...

• الشرط الثالث تربية المسلم على أن يؤثر مصلحة غيره فيتوقف عن كل ما يحقق له النفع ويضر الآخرين.

ويرجع تقييد الحرية الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي لجملة من الأمور أهمها:

– مبدأ الاستخلاف الذي ين على أن المالك الحقيقي للمال هو الله عز وجل. وله الحق سبحانه أن يحدد تصرفاتهم وفق ما يعلمه من حالهم وما يصلح شؤونهم.

– عدم الإضرار بحقوق الآخرين أو المصلحة العامة.

– حماية مصالح بعض الفئات ا تاجة من منافسة الغير لهم كما هو الحال في مصارف الزكاة والإلزام بالنفقة على الأقارب، والضرائب عند الحاجة الماسة إليها.

✓ نظام التوزيع العادل وتحقيق التكافل الاجتماعي[49]

تقرر الأنظمة الوضعية مجموعة من السياسات لتوزيع الدخل مثل الضرائب بأنواعها، وأنظمة الضمان الاجتماعي والتقاعد، والتحويلات لصالح الطبقات الفقيرة وكبار السن والمعاقين، وكذا المساعدات الممنوحة دودي الدخل. ..

ويتميز النظام الاقتصادي في الإسلام بارتكازه على نظام عادل في توزيع الدخل يتم وفق معايير عادلة تتناسب مع الجهد المبذول أو المخا رة المتحملة أو التكافل الاجتماعي، ولا يوجد فيه فرد أو بقة تعيش على جهد وعرق الآخرين، وهو يقوم على القواعد التالية:

- ضمان الحد الأدنى اللائق للمعيشة وهو ما يسمى "حد الكفاية" (تمييزا له عن حد الكفاف). ويتحدد هذا الحد بمقاييس العصر، كما أنه يقرر لكافة أفراد المجتمع سواء العاجزين عن العمل، أو القادرين عليه ولا يستطيعون تحقيق هذا الحد من دخولهم الخاصة.

- اعتماد مبدأين للتوزيع: العمل والحاجة

أولا: العمل: حيث يضمن لكل من بذل جهدا –في إ ار المنهج السوي المقرر لتنظيم العمل– أن يحصل على أجر يتوافق مع مستوى الجهد الذي بذله، ومع مستوى المخا رة التي تحملها.

ثانيا: الحاجة: وهي تنشأ من التفاوت الطبيعي بين الناس في القدرة على العمل والتفاوت بينهم في المواهب والقدرات الذهنية والعقلية، وبناء على هذا التفاوت فإن هناك تفاوتا سيكون في إيجاد نوعية العمل، وبالتالي مقدار الحصول على المال، مما ينشأ عنه وجود أفراد في المجتمع معوزين، لا يجدون كفايتهم من المال الذي ينفقونه على حاجياتهم الضرورية.

من أجل ذلك قرر نظام التوزيع في الاقتصاد الاسلامي الآليات التي تحقق التكافل بين أفراد المجتمع وأهمها:

- **فريضة الزكاة: وهي بالإضافة إلى كونها آلية لتحقيق التكافل الاجتماعي وسد حاجات الطبقات الفقيرة، تعمل على زيادة الطلب الفعال والانتعاش الاقتصادي.**
- **الحض على الإنفاق الاختياري مع تقرير أنواع من الإنفاق الواجب كإنفاق الإنسان على أقاربه ومن تلزمه نفقته.**
- **تشريع الكفارات والصدقات والقروض والهبات وصدقة الفطر وغيرها لتحقيق مبدأ التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع.**
- **منح الدولة صلاحية التدخل للأخذ من فضول أموال الأغنياء وردها على الفقراء في حال عدم كفاية الموارد المقررة لتلبية حد الكفاية.**
- **إمكانية اللجوء إلى الضرائب في حالات الطوارئ التي تجعل موارد الدولة غير كافية لأداء واجباتها، وهذا شريطة:**

- **وجود الحاجة الحقيقة إلى المال وعدم كفاية موارد الدولة**
- **موافقة أهل الشورى والرأي في الأمة على فرضها كضمان تأكيدي لإثبات الحاجة الملحة إلى المال**
- **مراعاة العدالة في الجباية والتحصيل من خلال توزيع الأعباء الضريبية بالعدل**
- **مراعاة العدالة في صرف الحصيلة الجبائية**

ج) خصائ التنمية في الاقتصاد الإسلامي:[50]

- **الشمول: أي شمول منهج التنمية للنواحي المادية والروحية، لتحقيق المصلحة الفردية ومصلحة المجتمع في آن واحد.**
- **التوازن: وذلك بين كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، والتوازن بين القطاعات، والتوازن بين الأنشطة الاقتصادية فلا يهتم مثلا بزيادة الإنتاج مع سوء التوزيع الذي يشكل سبيل الاحتكار الذي تعاني معضلته الرأسمالية في كل حين.**
- **الواقعية: وتعني النظر إلى المشكلة من جميع جوانبها، وإيجاد الحلول الملائمة لواقعها القائم، لا رح تصورات مثالية بعيدة عن إمكانية التطبيق، كما يلاحظ في بعض النظريات والنماذج التنموية.**
- **العدالة: وتشمل جميع مناحي حياة الناس، فمثلا فرض الإسلام في الزكاة على الأغنياء مقدارا لدودا عادلا يكفي الفقراء ولا يضر بالأغنياء، وفي مجال التوزيع أوجد الإسلام نظاما يحقق العدالة بين العاملين وا تاجين.**
- **المسؤولية: وهي تتحدد في ثلاثة جوانب هامة:**

- **مسؤولية الفرد تجاه نفسه**
- **مسؤولية المجتمع تجاه بعضه البعض**
- **مسؤولية الدولة تجاه كل من الفرد والمجتمع**

فهي بذلك مسؤولية تطال الجميع فردا ودولة، فلا تضحي بالفرد لصالح الدولة، ولا بالدولة لصالح الفرد.

- **الإنسانية: باعث التنمية في الاقتصاد الإسلامي ليس الربح المادي كما في الرأسمالية، ولا الاستغلال الذي تمارسه السلطة المركزية باسم التخطيط كما هو الشأن في الاشتراكية، وإنما غايتها الإنسان أن يكون ﺣﺮرا وكريما يعمر الأرض ويحييها بالعمل الصالح.**

الخاتمة

إن تحقيق انطلاق التنمية الاقتصادية كان الهم الشاغل الواقف وراء مختلف النظريات الوضعية التي اهتمت بقضايا التنمية في البلدان المتخلفة، والتي تؤخذ عليها سلبية مشتركة بارزة تتمثل في كونها نابعة من خلفية من القيم والتصورات التي تجد مصدرها في بيئة تختلف في خصائصها عن المجتمعات النامية ومعادلةِ الإنسان النفسية والاجتماعية فيها، وتبعا لذلك فإنه لم ينجم عن تقديمها كوصفات جاهزة لإ ﻃﻼق قوى النمو في هذه المجتمعات إلا مزيد من الفقر وتعميق التخلف.

ولقد بات متفقا عليه الآن، وكما يشير إليه تقرير النمو المستدام والتنمية الشاملة الصادر عام 2008، أن السبيل الصحيح للتنمية إنما يكون بأسلوب مرن شامل يتخذ السياسات التنموية الملائمة لواقع البلدان المتخلفة على ضوء من واقعها وتجاربها الماضية، دون وصفات جاهزة واجبة الاتباع[51].

ويتسم نهج الاقتصاد الإسلامي في التنمية بنظرة متميزة في خصوصيتها عن الطرح الوضعي، تنظر إلى التنمية من مقاربة شمولية متوازنة تضع منطلقات التنمية وآلياتها في المسار الصحيح الذي يتلاءم وتحقيق سعادة الإنسان والمجتمع في آن واحد، دون نظرة تشاؤمية إلى الموارد، ولا تقديس للمادة على حساب الروح، ولا للربح على حساب القيم، ولا مثالية يستحيل تجسيدها في الواقع.

الهوامش:

[1] **ابرهيم العسل، التنمية في الإسلام: مفاهيم، مناهج وتطبيقات، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص: 14.**

[2] **فؤاد عبد المنعم أحمد، السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، ط1، 2001، ص: 51.**

[3] **أسامة عبد الرحمان، تنمية التخلف وإدارة التنمية: إدارة التنمية في الو ﻃ ن العربي والنظام العالمي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو 1997، ص ص: 15–16.**

4 أسامة عبد الرحمان، مرجع سابق، ص: 16.

5 تنبغي الإشارة إلى أن هذا الاتفاق حول شمولية مفهوم التنمية لجوانب عدة واستهدافها تحقيق سعادة الإنسان ورفاهيته وتقدم المجتمع في مختلف النواحي لا يعني أبدا اتفاقا بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي في منهج تحقيق التنمية، كما سيتم بحثه وبيانه في العناصر اللاحقة من هذه الورقة.

6 عبد الحميد ابراهيمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، مركز دراسات الوحدة لعربية، بيروت، ط1، سبتمبر 1997، ص: 178.

7 عبد الحميد الغزالي، حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية،ط 1، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة– مصر، 1989، ص ص: 50–52

8 سيدي محمود سيدي مُحَّد، التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة دمشق، (غ م)، 1988، ص: 133.

9 المرجع السابق، ص 134 نقلا عن :

Jacob Viner, stabilité et progrès: les problèmes de la pauvreté, Eco app ,1958,p:62

10 لذلك يطلق على هذه النظرية أحيانا تسمية " نظرية الدفعة القوية"

11 صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر، (غ م)، 2006، ص: 30.

12 تنبغي الإشارة إلى أن الاستثمار في كل القطاعات في آن واحد هو أحد أوجه التوازن في التنمية الذي تنادي به هذه النظرية وهو الأفضل، وذلك لا يلغي أن ينصرف هذا التوازن إلى أوجه أخرى كالتوازن بين تنمية القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، أو التوازن بين فروع القطاع الواحد كالتوازن بين صناعة آلات الإنتاج وصناعة السلع الاستهلاكية، أو التوازن بين الاستثمارات المنتجة واستثمارات البنية القاعدية...الخ، لذلك فإن التوازن الشامل بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية هو المطمح الأفضل لهذه النظرية، ولكنه ليس الطرح الوحيد لمعنى التنمية المتوازنة كما يفهمه العديد من شارحي هذه النظرية.

13 Jacob Viner, op cit. p:64

14 سيدي محمود سيدي مُحَّد، مرجع سابق، ص: 136.

15 انظر المرجع السابق، ص: 139 نقلا عن:

Albert Hirshman, stratégie du développement économique,Ed ouvrière,Paris,1964,pp: 124-128

16 ملخص من سيدي محمود سيدي مُحَّد، مرجع سابق ص ص: 141–144.

17 W.W. Rostow, "les étapes de la croissance économique", Edition du Seuil, Paris, 1963, pp: 13-16.

18 IBID, p. 16-18 et p p: 33-60.

19 فؤاد حيدر، "التنمية والتخلف في العالم العربي: أطروحات تنموية للتخلف"، دار الفكر العربي، بيروت، 1990، ص:1.

20 W.W. Rostow, op. cit, pp: 23-24.

[21] *IBID, P:66*

1. مصطفى زروني، "النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات جنوب شرق آسيا"، أ روحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (غ م)، 1999–2000، ص:152

[23] **المرجع السابق، ص:152.**

[24] ***Bernard Conte," Le sous développement: Retard de développement", http://conte.u-bordeaux4.fr/Enseig/Lic-ecod/docs_pdf/Rostow1.pdf***

[25] ***Gabriel WACKERMANN, "Géographie du développement", Ellipses, France, 2005, p: 211.***

[26] **محمَّد آدم، "خصوصية التطور الاقتصادي في الدول النامية"، مجلة النبأ، العدد 45، ماي 2000 .ص:10.**

[27] ***Moussa Mohammed Koni, "L'échec du développement: une responsabilité à partager", mémoire de maîtrise en sociologie, université du Québec à Montréal, dec 2000, p.28***

[28] ***IBID., p: 31.***

[29] **عادل مختار الهواري، "التنمية الاقتصادية"، دار المعرفة الجامعية، بدون سنة ولا بلد نشر،، ص ص: 132-131.**

[30] **المرجع السابق، ص:133.**

[31] **ألسا أسيدون، النظريات الاقتصادية في التنمية، ترجمة مطانيوس حبيب، دار الفاضل، دمشق، (بدون سنة نشر)، ص: 140.**

[32] **سيدي مود سيدي محمَّد، مرجع سابق، ص: 150.**

[33] **عبد الحميد الغزالي، مرجع سابق، ص ص: 47–48.**

[34] **تجدر الإشارة إلى أن استحالة النقل الكامل لأحد هذين النموذجين لا يلغي إمكانية الاستفادة من العناصر التي تتناسب مع ظروف مجتمعات البلدان النامية.**

[35] **ابرهيم العسل، مرجع سابق، ص ص: 61–62.**

[36] **عبد الحميد الغزالي، مرجع سابق، ص ص: 9–10 والصفحة 40.**

[37] **محمَّد البهيّ، الإسلام والاقتصاد، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، 1981، ص: 15 و ص:45.**

[38] **عبد الحميد الغزالي، مرجع سابق، ص ص: 69–72**

[39] **أحمد ذياب الريموني وآخر، أولويات التنمية في الاقتصاد الإسلامي وأثرها على التوازن الاقتصادي والاجتماعي، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية بجامعة الإسراء –الأردن، 28–29 أفريل 2009 حول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، ص ص: 8–10.**

[40] **سورة ه الآيتان 123 و 124.**

[41] **إن مشكلة ندرة الموارد في مقابل الحاجات الإنسانية اللامتناهية يشكل جوهر المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي، وخلفية أساسية في الطروحات التنموية التي يقدمها الباحثون في مجال التنمية، ووصل الأمر عام 1970 بمجموعة من علماء الاقتصاد والسكان المكونين ما يسمى "نادي روما" إلى تأليف سفر**

كبير متشائم تحت عنوان: حدود النمو، خلاصته اقتراب المأزق الذي ينتظر البشرية بفعل نضوب الموارد نتيجة الضغط السكاني عليها في مستقبل أقرب بكثير مما يتوقع الكثيرون. إلا أن ائفة متميزة من المفكرين أكدوا صحة وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي بخصوص عدم ندرة الموارد وأن المشكلة متأتية من تصرف الإنسان فيها، حيث ألف الأمريكيان "فرانسيس مورلابيه" و"جوزيف كولينز" عام 1977 كتابهما الموسوم: خرافة الندرة، إجابة على كتاب حدود النمو، وقد أوضحا أن ندرة الأرض والغذاء لا يشكلان السبب الحقيقي للجوع، وأنه لا توجد ندرة في أي منهما. انظر في ذلك:

– مُحَّد سمير مصطفى، حدود النمو وخرافة الندرة، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 40، 2007، ص: 86.

[42] سورة ابراهيم الآيات 32، 33 و34.

[43] مسفر بن علي القحطاني، النظام الاقتصادي في الإسلام، بدون هيئة ولا بلد النشر، 2002، ص: 6.

[44] ابراهيم العسل، مرجع سابق، ص: 125.

[45] ينظر في ذلك مداخلات المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية بجامعة الإسراء –الأردن، السابق الذكر، ومنها مداخلة ثريا الخزرجي، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية – التحديات وسبل المواجهة، ص ص: 12–13.

[46] عبد الحميد الغزالي، مرجع سابق، ص ص: 73–74.

[47] مسفر بن علي القحطاني، مرجع سابق، ص ص: 18–19.

[48] أحمد ذياب الريموني وآخر، مرجع سابق، ص: 11.

[49] انظر في ذلك:

- **ابراهيم العسل، مرع سابق، ص ص: 38–39**
- **أحمد ذياب الريموني، مرجع سابق، ص: 10**
- **عبد الحميد الغزالي، مرجع سابق، ص ص: 79–80**

[50] – ابراهيم العسل، مرجع سابق، ص ص: 71–77.

[51] إيناس مُحَّد الجعفراوي، تقرير استراتيجيات النمو المستدام والتنمية الشاملة، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 47، 2009، ص: 203.